

«حسم العقبان» تدريبات كويتية - أميركية مشتركة



قوات كويتية وأميركية

مجلس التعاون من خلال انضمام مختصين وخبراء ممثلين عن مركز الدفاع الوطني لإدارة الأزمات في قطر والطوارئ وإدارة الكوارث والإزمات في الإمارات. وذكر البيان أن هذه التدريبات تسهم في تبادل واكتساب الخبرات في مجال إدارة العمليات المشتركة وتنسيق التعاون في مجالات متنوعة. وبدأت سلسلة تدريبات «حسم العقبان» عام 2000، وتجرى اليوم في نسختها الـ 13، وقد كانت البحرين أولى الدول المضيفة لها، وتبعتها الإمارات وقطر على التوالي.

بدأ الجيش الكويتي تدريبات «حسم العقبان» بالتعاون مع القيادة المركزية الأميركية لمواجهة الأخطار الأمنية وتعزيز تعاون الدفاع الإقليمي. وانطلقت التدريبات بمشاركة وزارة الداخلية والحرس الوطني والإدارة العامة للإطفاء على أن تنتهي أواخر الشهر الجاري. وتهدف إلى تعزيز التعاون في الدفاع الإقليمي بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب الدول الصديقة والشقيقة.

وأكد البيان أن ما يميز التدريبات مشاركة جميع دول مجلس التعاون من خلال انضمام مختصين وخبراء ممثلين عن مركز الدفاع الوطني لإدارة الأزمات في قطر والطوارئ وإدارة الكوارث والإزمات في الإمارات. وذكر البيان أن هذه التدريبات تسهم في تبادل واكتساب الخبرات في مجال إدارة العمليات المشتركة وتنسيق التعاون في مجالات متنوعة. وبدأت سلسلة تدريبات «حسم العقبان» عام 2000، وتجرى اليوم في نسختها الـ 13، وقد كانت البحرين أولى الدول المضيفة لها، وتبعتها الإمارات وقطر على التوالي.

تقرير إخباري

إيران ... تكسب الاستراتيجية والسياسة

فاديا مطر

«تتحرك في العراق دعماً للحكومة العراقية التي لم تطلب دعماً في هذه العملية تحديداً، وأعتقد أنه علينا أن نكون يقظين في متابعتها والحكومة العراقية لعملية استعادة الأراضي من «داعش» وبطريقة متعددة الطوائف»، مضيفاً: «نحن بحاجة إلى أن نتصنع على داعش ولكن بطريقة لا تشعل الطائفية من جديد في العراق، ولذلك نحن نراقب هذا الأمر عن قرب».

فعلى ما يبدو إن الانتصارات التي حققها الجيش العراقي وقوات الحشد الشعبي بالتعاون مع أبناء العشائر لم ترق لأميركا التي أخذت أحلامها تتهاوى ومخططاتها تفشل، على رغم الحرب النفسية التي يشنها الإعلام الأميركي والإعلام العربي الرجعي وفي مقدمه الصراع في السعودية وقطر الذي يتعالى مع الصراخ الأميركي ضد الحشد الشعبي وضد وجود مستشارين عسكريين إيرانيين في العراق، إذ حذر سعود الفيصل من تنامي دور إيران في العراق، متمماً طهران بفرص سيطرتها عليه عن طريق مساعدته في الحرب ضد التنظيم المتشدد.

وأضاف الفيصل إن «تكريت مثال ساطع على ما يلقنا، مبيناً أن «إيران في طريقها لوضع يدها على البلاد، هذا يدل على القلق السعودي الذي يقطعه مع القلق الأميركي من تنامي القبضة الإيرانية العراقية ضد «داعش».

هنا يبدأ العرف على الوتر الطائفي البغيض من أجل إيجاد شرح في الجدار العراقي الصلب الذي أقيم أمام «داع» عبر الترويج لمزاعم وأوهام لا وجود لها على الأرض، مثل احتمال بروز حساسيات طائفية بسبب وجود القوات المساندة في المناطق السنية مثل تكريت أو وقوع اعتداءات على المواطنين والممتلكات الخاصة والمقدسات، أو وقوع عمليات ثأرية، وكان الجيش العراقي وقوات الحشد الشعبي هي قوات غريبة عن تكريت، وأن «داعش» هو الأقرب لمواطني المناطق الغربية من الحشد الشعبي والجيش العراقي.

إيران التي تحقق الانتصار تلو الآخر، في المجالين السياسي والعسكري، وكذلك الإقليمي والدولي لأنها تملك مشروعا وتحسب خطواتها جيدا وتدعم حلفاءها، وفق كل هذا وذلك امتلاكها كل أسباب القوة العسكرية الذاتية، ما خلق لها هيبة عالمية، وشكل قوة ردع في وجه الآخرين، وهي القوة التي أجبرت الإدارة الأميركية على التفاوض معها والرضوخ لمعظم شروطها، وهنا نتحدث عن حقائق على الأرض لا يمكن تجاهلها أو التقليل من شأنها ولا ندفن رأسنا في الرمال مثل آخرين.

بعد إعلان القائد العام للقوات المسلحة حيدر العبادي في بداية آذار، جاهزية القوات الأمنية والحشد الشعبي لبدء معركة تحرير صلاح الدين، بعد أن أعطى فرصة أخيرة للعناصر المغرر بهم ودعاهم للعودة قبل فوات الأوان، أشاد بدور العشائر العراقية التي تساندت القوات الأمنية.

فيما يشارك نحو 5 آلاف مقاتل من العشائر السنية في صلاح الدين بمعركة تحرير تكريت، التي انطلقت رسمياً بعد إعلان رئيس الحكومة حيدر العبادي من سامراء جاهزية القوات للدفاع إلى المدينة، بعد أن فشلت مساع قامت بها أطراف محلية قبل بدء الحملة العسكرية، بإقناع بعض العشائر، بالانضمام إلى الحلف المقاتل، خوفاً من تعرضها لآعمال ثأرية.

إيران تمكنت من التغلغل في العمق العراقي، ولا أدل على ذلك أفضل من قوات الحشد الشعبي التي باتت كياناً آمناً موازياً للكيان الأمني المركزي التابع للدولة العراقية والتي تقوم إيران بالإشراف على تدريبها ليكون لها دور فاعل في المعارك المقبلة.

وما يميز هذه المعركة عن غيرها، هو مشاركة جميع أطراف الشعب العراقي من شيعة وسنة وعرب وأكراد تحت قيادة عراقية إلى جانب وجود مستشارين إيرانيين من دون أن يكون هناك أي دور للقوات الأميركية أو قوات التحالف.

أميركا التي لم تكف فقط بتوجيه ضربات من بُعد لمواقع «داعش»، بل لم تقم أيضاً بأي إجراء عملي بتسليح الجيش العراقي بمعدات حديثة ومتطورة وفقاً لما نص عليه الاتفاق الأمني الذي وقعه العراق مع أميركا. بل تعدى الأمر إلى الأخطر من ذلك بقيام الطائرات الأميركية بين وقت وآخر بقصف مواقع للحشد الشعبي في مقابل إلقاء الأسلحة والذخيرة إلى «داعش» تحت مبرر وقوع أخطاء غير مقصودة.

هذه المواقف السلبية الأميركية من الحرب ضد «داعش»، تم توظيفها عندما كشفت قيادات أميركية عن موعد وخطة الهجوم لتحرير الموصل، الأمر الذي أكد أن واشنطن ليست جدية في قضية الحرب ضد «داعش».

على رغم تصريح وزير الدفاع الأميركي أشتون كارتر وتأكيدة أهمية «الانتصار على «داعش» بالتعاون مع الحكومة العراقية وبطريقة غير طائفية»، على حد تعبيره. وقال:

جمهوريون بمجلس الشيوخ الأميركي إيران من أن أي اتفاق نووي تعقده مع الرئيس باراك أوباما لن يستمر بعد أن يترك الحكم وذلك في تدخل غير معهود في السياسة الخارجية.

وجاء في الخطاب الذي وقعه 47 من أعضاء مجلس الشيوخ أن الكونغرس يلعب دوراً في التصديق على الاتفاقات الدولية وأشار إلى أن أوباما سترك الحكم في كانون الثاني 2017 بينما سيستمر كثيرون في الكونغرس لفترة أطول من ذلك. وقالوا: «سنعتبر أي اتفاق يتصل ببرنامجنا للأسلحة النووية لا يقدره الكونغرس ليس سوى اتفاق تنفيذي بين الرئيس أوباما وآية الله خامنئي»، وأضافوا: «يستطيع الرئيس المقبل إلغاء هذا الاتفاق التنفيذي بجرعة قلم وبوسع الكونغرس مستقبلاً تعديل بنود أي اتفاق في أي وقت».

وأرسل أعضاء مجلس الشيوخ الخطاب بعد كلمة ألقاها رئيس وزراء كيان العدو «الإسرائيلي» بنيامين نتانياهو أمام مجلسي الكونغرس الأسبوع الماضي حذر فيها من أن الولايات المتحدة تتفاوض على «اتفاق سيء» مع طهران.

ويريد الجمهوريون أن يوافق الكونغرس على أي اتفاق نووي تبرمه الولايات المتحدة مع إيران. لكن زعيم الغالبية في مجلس الشيوخ ميتش كوكيل الذي وقع الخطاب الذي نشر أمس وافق على تأجيل التصويت على مشروع قانون يطلب من أوباما إحالة أي اتفاق للكونغرس للموافقة عليه وسط غضب من الديمقراطيين.



علي شمخاني

أي مخالفة لتعمل على تغطيتها، لذا فإننا سنعمل بشفاافية ما استطعنا وسيستمر هذا الأمر». وأكد مسؤول إيراني أن وزير الخارجية محمد جواد ظريف سيلتقي نظيره الأميركي جون كيري في 15 آذار الجاري في سويسرا، وأضاف: «ستعقد اجتماعات ثنائية وثلاثية مع دول أعضاء آخرين في مجموعة الخمسة زائداً واحداً... تتبناها اجتماعات بين وفود الدول السبع»، مضيفاً أن «مكان انعقاد الاجتماعات سيكون على الأرجح مدينة لوزان السويسرية». وفي السياق، حذر أعضاء

أن تبدي الوكالة رأياً في القضيتين المتبقيتين من المرحلة الثالثة للتعاون، مشيراً إلى أن التقرير الأخير للوكالة كان غامضاً ولم يكن كما ينبغي أن يكون، لأننا كنا قد قدمنا التوضيحات اللازمة المقنعة، إلا أن التقرير الأخير للمدير العام لم يعكس الأمر جيداً. وقال: «بطبيعة الحال كنا قد قدمنا توضيحاً مكتوباً ممثلية الجمهورية الإسلامية في فيينا لتسليمه للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتسجيله كوثيقة»، مشيراً إلى أن إيران تؤكد دوماً «التعاون مع الوكالة والعمل بشفاافية»، وقال إن إيران «لم ترتكب

تتعلق بمزاعم حدوث انفجارات في مدينة مريوان حيث قلنا لهم بانكم إذا تعتقدون أن انفجارات قد وقعت، فلتحددوا مكانها كي نعمل نحن على وصولكم إليها بصورة محددة». وأوضح المسؤول الإيراني أن مشروع التعاون خطوة خطوة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية مبني على أساس أنه إذا لم ننه القضايا المختلفة لكل خطوة لا يمكن أن نتجه إلى خطوات تالية، لذا فإنه من دون الانتهاء من هاتين القضيتين سوف لن نتجه إلى الخطوات التالية. وأضاف كمالوندي: «نحن ننتظر

أوروبا ترتعد من الساعين إلى «داعش» والعائدين بأفكاره

اعتقال 4 أشخاص على خلفية هجمات باريس



الأمم الإسباني يعتقل أحد المشتبهين بدعم «داعش»

منع شركات الطيران من نقل ركاب تقع عليهم شكوك بانهم مسافرون للقيام بأنشطة مرتبطة بالإرهاب على رحلات ذات وجهات معروفة بوجود أنشطة إرهابية فيها. يذكر أن نظاماً آلياً سيقوم بالتحقق من قوائم الركاب التي تقدمها شركات الطيران يكشف المسافرين الذين يشكلون خطورة، على أن يتم منعه من السفر وذلك بحسب لوائح في تشريع قدم إلى البرلمان إلزام الشركات بتقديم طلب تصريح لنقل مثل هؤلاء الركاب.

واعلنت المنسقة الوطنية لمكافحة الإرهاب في بريطانيا أن 22 عائلة على الأقل قدمت بلاغات عن فقدان شابات يعتقد أنهن غادرن إلى سورية. وكشفت صحيفة «ديلي تلغراف» استناداً إلى وثيقة قالت إنها رسمية، أن 700 بريطاني منطلق، ممن التحقوا بـ«داعش» مصنّفون من قبل الاستخبارات البريطانية بانهم «خطرون».

الرقم المعلن حالياً. وأشار فالس إلى وجود 1400 فرنسي يقاتلون في صفوف «داعش» حالياً، ومقتل 90 فرنسياً، مبرحاً عن مخاوفه من التهديد الذي يطرحه هذا الأمر، مشيراً إلى عدد كبير من المتشددين من بلجيكا وهولندا والدنمارك وبريطانيا. وقال: «نواجه تهديداً مرتفعاً في فرنسا وأوروبا ودول أخرى، وهذا التهديد أماناً ولفترة طويلة».

وتتخوف بريطانيا من تهاجم الإرهاب على أراضيها بعد عودة 300 مواطن اثنين من صفوف «داعش» في سورية والعراق، كانت لندن أدرجت أسماءهم على لائحة «الأشخاص المثيرين للقلق». ومن المرتقب أن تصدر بريطانيا الأسبوع المقبل قوانين تمنع شركات الطيران من نقل ركاب يحتمل انضمامهم إلى تنظيم «داعش» في سورية والعراق. ونشرت صحيفة «صنديا تايمز» أن وزارة الداخلية البريطانية سيكون باستطاعتها

حذر رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الألمانية «إم إيه دي» كريستوف غرام من إمكان انضمام جنود يحولون أفكار متطرفة إلى الجيش الألماني وتحوله إلى معسكر تدريب لهم. وقال غرام في تصريح صحفي لـ«جريدة «فيلت» الألمانية إنه نبت سفر أكثر من 20 جندياً ألمانيا في السابق إلى مناطق القتال في سورية والعراق مع نفيه وجود جنود حاليين بينهم.

وطالب غرام منح جهازه صلاحيات أكثر ليتمكن من فحص المتحقيقين بالجيش ومراجعة إذا ما كانت هناك شكوك جدية في ولائهم المستقبلي. وأكد رئيس الجهاز أنهم لا يملكون إلا رأياً استشارياً بخصوص المتقدمين إلى الجيش وأنهم لا يجرون الفحوص الكافية لهم وأن الجهاز قانونياً مسؤول عن الأفراد الذين أصبحوا جنوداً تابعين للجيش.

ووفق بعض التقارير فإن نحو 1000 شخص يسكنون ألمانيا يعتبرون من أنصار «داعش» منهم 230 شخصاً يمكن أن يقوموا بأعمال إرهابية في الدولة، وأن 600 شخص على الأقل توجهوا إلى سورية والعراق للقتال قتل منهم ما يقارب السبعين وعشرة قاموا بعمليات إرهابية. وبحسب التقديرات فقد عاد إلى ألمانيا من مناطق القتال نحو 180 شخصاً يمكن أن يشكلوا خطورة وأن يساعدوا في انتشار التطرف في صفوف مسلمين آخرين أو الإعداد لآعمال إرهابية.

جاء ذلك في وقت تتزايد مخاوف القارة العجوز من تزايد أعداد مواطنيها الساعين إلى صفوف «داعش» وأولئك العائدين إلى أحضانها بأفكار. إذ كشف رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس، في تصريحات صحافية، أن نحو 110 آلاف أوروبي قد ينضمون إلى المجموعات المنترقة في سورية والعراق بنهاية 2015، أكثر بـ3 مرات من



رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك

شتاينماير: العنف تراجع في شرق أوكرانيا منذ التوصل إلى اتفاق مينسك توسك؛ الاتحاد الأوروبي غير جاهز لتشديد العقوبات ضد روسيا

انتخابات محلية وفقاً للتشريعات الأوكرانية، بعد الانتهاء من سحب الأسلحة الثقيلة من نقاط التماس. وأعلن نائب وزير الخارجية الأوكراني فاديم بريستايكو في وقت سابق أن حكومة بلاده جاهزة للتفاوض مع ممثلين من دونباس لكن ليس مع قادة المسلحين على حد تعبيره. وأشار دينيغوف إلى أن حديث بريستايكو عن انتخابات ومن ثم حوار يخالف البندين الرابع والثاني عشر من مجموعة التدابير لتنفيذ اتفاق مينسك.

من ناحية ثانية، أكدت القوات العسكرية الأوكرانية إتباعها المرحلة الرابعة من سحب الأسلحة الثقيلة التابعة للجيش الأوكراني من خطوط التماس تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون الأوروبية.

ترغب الولايات المتحدة، مؤكداً أنه من الصعب الآن تحقيق توافق سريع بين دول الاتحاد الأوروبي حول هذه المسألة. وأوضح المسؤول الأوروبي أنه ليس بمقدور الاتحاد الأوروبي، نظراً لطبيعة آلية عمله اتخاذ قرارات حول روسيا بالسرعة التي تريدها واشنطن. لافتاً إلى أن «التوصل إلى اتفاق بين 28 (دولة) الديمقراطية عملية صعبة جداً». واستطرد مبيناً أن «بعض السياسة في أوروبا مازالوا ياملون» بأن تغير روسيا سياستها بحق أوكرانيا، مضيفاً أنه شخصياً «أكثر تشككاً» في ذلك. واعتبر توسك أن اتفاقات مينسك لم تسفر عن تسوية كاملة لازمة شرق أوكرانيا وإن كانت «حسنت الوضع» القائم.

تأتي هذه التصريحات بعد يوم على إعلان المفاوضات عن «جمهورية لوغانسك الشعبية» في محادثات مينسك فلابد سيلف دينيغوف أن السلطات الأوكرانية تتهرب من تطبيق بنود اتفاق مينسك المتعلق بالانتخابات في دونباس.

قال رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي أمس إنه متفق مع المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل في ضرورة مطالبة روسيا بلعب دور بناء في التوصل لحل سلمي ودبلوماسي للوضع في أوكرانيا. وفي السياق، أكد وزير الخارجية الألماني فرانك شتاينماير أمس أن العنف تراجع كثيراً في شرق أوكرانيا منذ أن جرى التوصل في مينسك إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

وأضاف أثناء زيارة لرومانيا: «تحققت بداية واضحة. هناك تراجع كبير في العنف بعد صعوبات في البداية. واليوم لا يوجد لدينا مئات الانتهاكات لوقف إطلاق النار ولا توجد علامات استفهام كثيرة بشأنه».

وكان الوزير الألماني قد أكد في وقت سابق أن روسيا وأوكرانيا اتفقتا على زيادة عدد مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من 500 إلى ألف مراقب ووقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا. من جهة أخرى، أعلن رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك أن أوروبا غير جاهزة بعد لتشديد العقوبات ضد روسيا كما